ليزان القوى، ودون فهم عميق للعدو الذي لا يبحث عن تسوية تاريخية أو حلول وسط!! فهي تظن أن انحناء المجلس الوطني ٨٨ بتمرير القرار ٢٤٢ الذي يعتبر القضية الفلسطينية قضية لاجئين، رغم اعتراض ٤٦ عضواً من الجبهة الشعبية وحلفائها، وبعدئذ مؤتمر رئيس المنظمة في جنيف الذي لبى فيه شروط الحوار مع أمريكا، كما شعاره في أيلول/٨٨ «استراحة المحارب»، بل (قول عرفات لوزير خارجية فرنسا دوما في مطلع ١٩٨٩ أنه يرفض الانتخابات السياسية في المناطق الفلسطينية ولكنه سينصح الشعب بالتعاطي معها إذا فرضت)[٦٨٨] كمؤشر على القبول اللاحق بانتخابات الحكم الذاتي...

وعلى رأي الدكتور سمارة (لقد تحالفت شظايا الرأسمالية الفلسطينية على استثمار الانتفاضة كلٌ بطريقته وحسب موقعه... رأسمالية الداخل بجني الأرباح جراء توجه المستهلك المحلي لشراء منتجاتها... وبرجوازية قيادة المنظمة في الخارج التي تعد الخطط للاعتراف بإسرائيل ومد الجسور مع الولايات المتحدة بغية استكمال أمور التسوية.)[٦٨٩]

(وفيما كنا نعبئ ونهيئ بالكلمة والفعل الميداني للانتقال من العصيان الجزئي إلى العصيان الواسع ونسأل هنا وهناك عن مبلغ لا يزيد عن ٢٥ مليون دولار شهرياً يجري تحويل ثلاثة أشهر دفعة واحدة للآليات الوطنية المعتمدة بما يكفل إيصاله إلى ثلثي العائلات، واجهتنا قيادة المنظمة بأذان من طين وآذان من عجين، إذ كان لها رهان آخر ورؤية أخرى، مشغولة ببعض الاتصالات بأوروبا وأمريكا سواء مباشرة أو عبر «رموزها» في الداخل، بما جعلنا نستشعر الآتي المريب، ونشدد على حماية أدواتنا التنظيمية، الضمان الوحيد لتحويل مواقفنا إلى سياسة وفعل على الأرض، فالمواقف دون حامل تنظيمي قادر على تنفيذها هي كلام لا يغني ولا يسمن...)[٦٩٠]

---

٦٨٨) تعميم صادر عن الجبهة الشعبية، أواخر كانون أول/١٩٩١

٦٨٩) الانتفاضة مبادرة شعبية، مجموعة باحثين، ١٩٩٠، الأراضي المحتلة، دون دار نشر

٦٩٠) سمارة، عادل، الاقتصاد الآخر للانتفاضة، ص ١٤١